

1. مقدمة:

تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتنمية والاستقرار الاجتماعي هو الهدف الأساسي الذي تسعى كل دولة إلى تحقيقه وإيجاد مكانة لها في المجتمع الدولي ولا يتأتى لها ذلك إلا إذا سخرت كل الطرق والامكانيات والموارد المتاحة لبلوغ هدفها وتحقيق غايتها المرجوة ويتم ذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والموارد الأخرى في حدود ما يسمح به القانون والإجراءات المعمول بها.

الجزائر كغيرها من دول العالم تصبو الى تحقيق أكبر قدر من الإيرادات للسير بعجلة التنمية وتوفير المتطلبات العامة لأفراد المجتمع وترقيته ، وتوفير حياة كريمة للأفراد ولذا فهي تسعى جاهدة لتحقيق هذا ، ومن بين الموارد التي تعتمد عليها الدولة بخلاف الموارد البترولية وتحصيلاتها فيهي تعتمد على التحصيلات الجبائية بشكل أكبر؛ وذلك عبر فرض الضرائب والرسوم المختلفة حسب طبيعة النشاطات الممارسة من طرف الأفراد، كما أن طرق تحصيلها تختلف في طريقتها ومدتها نظرا لاختلاف النشاطات، وهذا ما سنعرضه من خلال دراستنا بتسليط الضوء على أهم طرق وآليات التحصيل الجبائي خاصة في ظل الجائحة. وعليه وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى أثرت جائحة كوفيد19 على

التحصيل الجبائي وهل أحدث تأثيرا سلبيا عليه؟

1.1- الفرضيات:

- تأثر التحصيل الجبائي سلبا جراء كوفيد19؛

- هناك تعادل نسبي بين التحصيل قبل وأثناء كوفيد 19؛

- هناك ضعف في التحصيل الجبائي في ظل كوفيد19؛

- زيادة نسبة التحصيل الجبائي أثناء الوباء نظرا لتجميد بعض القوانين المتعلقة بالعقوبات

2.1-أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة الى القاء الضوء على التحصيل الجبائي ومدى الاختلاف الذي حصل على المداخل الضريبية جراء حدوث كوفيد19 والى أي مدى أثر على الإيرادات العامة للدولة، والمحصلة عن طريق الضريبة أو بما يعرف بالجبائية العادية.

2-الإطار المفاهيمي للضريبة**1.2-تعريف الضريبة:**

لقد عرفت الضريبة عدة تعاريف مختلفة لكنها لم تخرج عن المعنى العام والشامل لها باعتبارها أهم مورد للخزينة العمومية ومن أهم التعاريف سنذكر الآتي:

- الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة (محزري، 2003، صفحة 13)

- اقتطاع مبلغ من المال يلزم الأفراد بشكل اجباري على دفعه لفائدة الدولة دون مقابل وفقا لقواعد مقررّة من أجل تغطية أعباء الدولة والجماعات المحلية (مراد، 2014، صفحة 241).

- الضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في المقابل انتفاعي بخدمة معينة.

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم خصائص الضريبة التي سندرجها فيم يلي:

2.2- خصائص الضريبة:

1.2.2- الضريبة اقتطاع نقدي: الضريبة في العصر الحديث اقتطاع نقدي أي تدفع على شكل نقود عكس ما كان عليه الحال في العصور القديمة والوسطى أين كانت الضرائب تدفع علينا .

2.2.2- الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي لا يمكن استرجاعها أو المطالبة بها ولكن يدفعها المكلفون بذلك بصفة نهائية، وهذا ما يفرقها عن القرض حيث يحق للمقترض باسترداد قيمته مع وجود فوائد في نهاية المدة.

3.2.2- الضريبة تفرض وتدفع جبرا: أن جباية الضريبة وفرضها يعدان عملا من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة وهذا ما يترتب عليها بان تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر وكيفية تحصيلها، ولكن المقصود من الإلزام أن الدولة عند امتناع الفرد عن دفع الضريبة حق اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري وهذا ما يفرقها عن الإيرادات العامة. لتمكينها من تحقيق منافع عامة (عوض، 2008، صفحة 118)

4.2.2- الضريبة تدفع بدون مقابل: أي أن الضريبة تدفع للدولة دون اشتراط الحصول على مقابل أو نفع معين فالفرد يدفع الضريبة باعتباره أحد أفراد المجتمع وذلك من خلال مساهمته في الأعباء العامة للدولة .

5.2.2- الضريبة تحقق نفع عام: هنا الدولة لا تلتزم كما ذكرنا بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في أوجه (مراد، 2014) الإنفاق العام الذي يترتب عليها القيام بها لتحقيق منافع عامة للمجتمع، فقد أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الأخيرة، حيث تزداد درجات التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة في تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية لا شك في نفعها العام (البطريق، 1984، صفحة 11).

3.2- أنواع الضريبة:

تتميز الضرائب بوجود نوعين أساسيين لكل منهما خصائصه وطرق حسابه وفق معدلات مختلفة تختلف بحسب طبيعة الضريبة المفروضة وقد تختلف المعدلات أحيانا وفق لما يمليه قانون المالية لكل سنة، وفيما يلي سنعرض نوعي الضريبة والذي يتفرع عن كل واحد منهما عدة أنواع وهي كالآتي:

1.3.2- الضرائب المباشرة:

تستقر الضريبة المباشرة على المكلف، ولا يستطيع نقل عبئها إلى مكلف آخر، فهي مرتبطة باسم شخص محدد يدفعها ويتحملها بصفة نهائية، وتفرض على المكلف حين حصوله على (دخل) أو (رأس مال) ويمكن بيان أمثلتها على النحو التالي:

1.1.3.2- الضرائب العقارية

2.1.3.2- الضرائب على الإيرادات : ويمكن أن تشمل الضرائب التالية :

- الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة؛
- الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية؛
- الضريبة على أرباح المهن غير التجارية؛
- الضريبة على المرتبات
- الضريبة العامة على الدخل؛
- الضرائب على الثروة؛
- الضريبة على نصيب الوارث.

2.3.2- الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة، من طرف مستهلك هذه الأشياء أو المستفيد من الخدمات الخاضعة للضريبة وتفرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف ، وتشكل هذه الضريبة في فرنسا ما يزيد عن 50 % من إجمالي الموارد الضريبية، كما أنها طبقت في العديد من الدول النامية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الدول :لبنان، مصر، المغرب، تونس الجزائر ويمكن بيان بعض أمثلتها على النحو التالي :الضرائب الجمركية، الضريبة العامة على المبيعات، ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدمغة (المولى، 1983)

4.2- مبادئ الضريبة:

يقصد بالمبادئ العامة للضريبة أنها مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع اتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة وهي قاعدة ذات فائدة مزدوجة، فهي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة ومن جهة أخرى تحقق مصلحة الخزينة العمومية إن آدم سميث هو أول من وضع المبادئ الأربعة للضريبة في كتابه "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، الصادر سنة 1776، وتتلخص هذه المبادئ فيما يلي:

1.4.2- مبدأ العدالة (principe de justice) : على موظفي كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة

قدر ما يمكن مع قدراتهم التكلفية."

بمعنى أنه أن يشارك كل رعايا وموظفي الدولة في نفقات ومصاريف الحكومة، لكن كل حسب الامكان أي حيث قدرته ونسبة دخله؛

2.4.2- مبدأ اليقين (Principe de certitude) : يعني أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل

فرد بدفعة، أن تكون يقينية أي معلومة وحقيقية وليست عشوائية أو غامضة، حيث يكون ميعاد "الفترة" الدفع طريقة وحجم الدفع واضحا ودقيقا سواء بالنسبة للمكلف بالضريبة أو لكل دافع آخر؛

3.4.2- مبدأ الملائمة في التحصيل Le principe d'adéquation dans la collecte : يقصد

بها ضرورة تنظيم القواعد الضريبية بصورة تلاءم ظروف المكلف وتسهيل دفعها وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقته وإجراءاته، والهدف منه هو تجنب تعسف الإدارة الضريبية في استعمال سلطتها فيما

يتعلق بإجراءات التصفية والتحصيل، كما تسهل إجراءات التصريح والأساليب التي لا يتضرر منها المكلف عند الدفع؛

4.4.2- مبدأ الاقتصاد في النفقة في Le principe d'économie dans la pension alimentaire :

يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل الطرق وأقل تكلفة ممكنة التي لا تكلف الإدارة الضريبة مبالغ ضخمة (قدي، 2011، صفحة 168).

3- الإطار المفاهيمي للتحصيل الجبائي:

بعد تحديد وعاء الضريبة وتصفيتهما تتجه المصالح الجبائية الى عملية تحصيلها ونقلها من ذمة المكلف الى خزينة الدولة وقد وردت تعاريف عدة واتفق عليها الجميع بأنه آخر عملية ضريبية تقوم بها المصالح الجبائية لنقل المال الى مصالح الدولة وقد نورد بعض التعاريف وهي كالتالي:

- تحصيل الضريبة هو المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونياً حيث يترك للدوائر التالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب (الخطيب، 2005، صفحة 193).

- تحصيل الضريبة يعني مجموع العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ، التحصيل الضريبي هو نقل مبالغها من المكلف بها الى خزينة الدولة دون تعسف في إجراءاتها الإدارية، بحيث تحد بقدر الامكان من حساسية الممول اتجاه الضريبة.

1.3- آليات التحصيل:

توجد عدة طرق وإجراءات تتبعها المصالح الجبائية لتحصيل الضريبة واستقاء الديون من المكلفين بها وتختلف هذه الطرق حسب حالة المكلف بها وفي الأغلب في إنه يوجد نوعين من التحصيل الجبائي وسنوردها في الآتي:

1.1.3- التحصيل الودي (Recouvrement Amiable) : هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد طبقاً للتنظيمات الجاري العمل بها، وعملية التحصيل الودي تعني توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية ويتولى عملية دفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وفي آجالها المحدد إن مثل هذا المكلف يمتلك ثقافة جبائية ويدرك تماماً، ما هي الالتزامات التي تقع عليه ولا يتأخر أبداً في تسويتها (مراد، 2014)

2.2.3- التحصيل الجبري (Recouvrement Force) : وهو إجراء يلجأ له قابض الضرائب في حالة عدم تسوية الضريبة ودياً وذلك باتباع عدة وسائل نذكر منها الآتي:

1.2.2.3- التنبيه (Commandement) : وهو إجراء وقائي يسبق استعمال الإجراءات الردعية حيث يتضمن هذا الإجراء بعض البيانات وهي: اسم ولقب المدين بالضريبة، سنة فرض الضريبة، نوع الضريبة، العقوبات، وإمضاء قابض الضرائب وفي حالة ما إذا لم تجد هذه الوسيلة نفعاً، يلجأ قابض الضرائب إلى وسيلة أكثر رداً وهي: غلق الحساب البنكي للمدين بالضريبة أو الغلق المؤقت للمحل المهني (حسين، 2007، صفحة 09).

2.2.2.3-الحجز (La Saisie) : وله عدة أشكال تستعملها الإدارة الجبائية نذكر منها:

- **الحجز التنفيذي (La Saisie Exécutoire)** : هو إجراء يسمح بوضع منقولات المتقاعس عن دفع الضريبة والتي تكون في حوزته أو ملك له تحت يد العدالة قصد بيعها لتصفية الدين الذي هو على عاتقه؛
-الحجز على التحصيل الزراعي؛
-الحجز على الأثاث والمبيعات؛

-**حجز استرداد (Rembourser la réservation)** : وهو إجراء يسمح لبعض الأشخاص الذين يدعون أن لهم حقوق ملكية أو حقوق رهنية على ملك عقاري لدى الغير بالحجز عليه، شرط أن يكون هذا الغير مستعد لتسليمه؛

-**الحجز التوقيفي أو الحدي (mandat d'arrêt)** : وهو إجراء تنفيذي يساهم فيه ثلاثة أطراف لأنه يخص ثلاثة أشخاص هو الدائن الأصلي من له حق الحجز لدى المدين وله هو الآخر دين على عاتق شخص ثالث ويسمح هذا الإجراء للمدين أن يحصل دينه قصد تبرئة ذمته لدى الدائن الأصلي؛
ح. الحجز العقاري للعقارات (مراد، 2014).

2.3-وسائل التحصيل:

من أجل مباشرة التحصيل الجبائي لا بد للإدارة الجبائية من توفر مجموعة من السندات القانونية حتى تتمكن من مطالبة المكلفين بتسديد ما عليهم من حقوق وديون بغية ضمان حقوق الدولة والحرص على عدم ضياع المال العام وتمثل السندات المستخدمة فيما يلي:

1.2.3-**الورد العام والورد الفردي (Rôle Générale et Rôle Individuel)**: وهو عبارة عن كشف يتضمن أسماء المكلفين بالضريبة وكل معلوماتهم الجبائية وعناوين محل ممارسة النشاط تتكفل بإعداده مفتشية الضرائب يتضمن طبيعة الضريبة الواجبة السداد ويتم إصداره بعد القيام بعملية التسوية الجبائية عبر وثيقة C4 باعتبارها وثيقة تسوية أولية ترسل الى المكلف وله الحق في الرد والتبرير في مدة شهر من تاريخ وصولها اليه وفي حالة عدم الرد يعتبر موافقا وعليه يتم اجراء التسوية النهائية عبر وثيقة (C4Définitive) ومنه يتم اصدار الورد العام (le rôle générale)

2.2.3-**التصريح الشهري (G50)**: هو تصريح شهري يقوم به المكلف وذلك بإيداعه لوثيقة G50 على مستوى مصلحة الصندوق بالقباضة قبل 20 من كل شهر تتضمن تصريح برقم أعماله وتسديد عن الرسم للنشاط المهني أو الرسم على (حسين، 2007) القيمة المضافة أو الضريبة على الدخل الإجمالي كما يمكن أن يودعها بعبارة لاشئ إذا لم يقم بأي نشاط.

3.3.3-**التصريح الجزافي (Déclaration Forfaitaire)** : ويكون عبر وثيقة G12 وهو متعلق بالضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU) ويمنح للمكلف حرية الدفع بتقسم المبلغ المستحق الى ثلاثة دفعات أو دفعة واحدة وتكون بداية من شهر جوان لكل سنة إلى غاية 15 عر يوم منه بنسبة 100% أو الى ثلاثة دفعات تقسم الى 50% تدفع في شهر جوان ثم 25% تدفع قبل تاريخ 15 سبتمبر أما الدفعة الثالثة فتسدد قبل 15 ديسمبر من نفس السنة (الضرائب، 2022)

4. التسيير العمومي الجديد:

يعتبر التسيير العمومي الحديث نموذج للإدارة العامة، حيث تستمد أهدافها ومهامها من توجهات الدولة وسياساتها حيث تتأثر الدول بالمحيط الخارجي مما يحدث تطورا وتغيرا في سياستها الاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس على المنظمات وطرق تسييرها ويحدث شكلا من أشكال التسيير يجري الطرق التسييرية في القطاع العام مع المحافظة على خصوصية القطاع العام.

ولقد عرفه ويلسون (Wilson): "بأنه الغاية أو الهدف العلمي للحكومة موضوعه هو انجاز المشروعات العامة بأكبر قدر من الفعالية والاتفاق مع رغبات الافراد وحاجاتهم، فعن طريق الإدارة العامة توفر الحكومات حاجات المجتمع التي يعجز النشاط الفردي عن أدائها" (عيسى، 2016).

بينما عرفه ياغي (Yogi): على أنه تحقيق الأهداف العامة عن طريق استخدام القوى البشرية والموارد المتاحة بأساليب علمية لرفع الكفاية الإنتاجية في الأجهزة الحكومية " (عودة، 2012، صفحة 22)

1.4- مبادئ التسيير العمومي الجديد:

اختلفت مبادئ التسيير العمومي بالنسبة للمفكرين والباحثين رغم تشابهها حيث يرى "بوليت" بأن المبادئ الأساسية للتسيير العمومي الحديث تتمثل فيما يلي :

- الاهتمام بالأداء في المنظمة العمومية والعمل على تحسينه؛
- تقليص حجم الأجهزة الإدارية ومحاولة التخلص من البيروقراطية؛
- الأخذ ببعض مبادئ وأساليب القطاع الخاص (المنافسة، دراسة السوق)...؛
- الاهتمام بالزبون أو المرتفق ومحاولة إعطاءه الفرصة للمساهمة في تحديد نوعية الخدمات المقدمة له؛

(عيسى، 2007)

5- الدراسة الميدانية:

1.5 -تعريف مديرية الضرائب لولاية غرداية

تأسست مديرية الضرائب لولاية غرداية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91- 60 والصادر بتاريخ 1991/02/23 والمتعلق بتنظيم صلاحيات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، حيث انها اشتملت على مديرتين مركزيتين وهما مديرية الوسائل العامة وتضم مكتب الوسائل والرقابة الجبائية و مديرية التحصيل وتضم ثلاث مكاتب وهما مكتب التحصيل الجبائي ومكتب العمليات الجبائية ومكتب المنازعات . وفي سنة 1996 اصبحت تضم ثلاث مديريات وهي مديرية الوسائل العامة ومديرية الرقابة الجبائية والتحصيل والعمليات ولكن في سنة 2002 اصبحت تتكون من 05 مديريات ممثلة في مديرية الوسائل العامة ومديرية الرقابة الجبائية ومديري التحصيل الجبائي ومديرية العمليات الجبائية ومديرية المنازعات تضم المديرية الولائية 296 موظف منها 230 يشتغلون بصفة دائمة وتتولى المديرية الولائية للضرائب عدة مهام مختلفة ولكننا في هذه الورقة البحثية سنتطرق الى مهمتها في التحصيل حيث تتولى في هذا المجال المهام التالية :

1- تتكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛

2- تراقب التكفل والتصفية للذين يقوم بهما كل مكتب القباضة وتتابع تسوية ذلك؛

3- تتابع تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛

4- تضمن الرقابة القبلية وتصفى حسابات تسيير القابضين.

وتتكون القباضة من المصالح التالية:

1.1.5- تعريف مصالحي القباضة: تتكون القباضات من ثلاثة مصالح رئيسية وتباشر هذه المصالح عملها بتوافق وانسجام تام حرصا على تحقيق سير العمل بشكل جيد وصحيح دون خلل تقاديا لأي تأثير سلبي للأخطاء والهفوات وسنخرج على مصالح القباضة وأهم مهامها كالآتي:

1.1.1.5- مصلحة الصندوق (Intérêt du fonds): وهي المصلحة التي يكون لها تعامل مباشر مع المكلفين ويطلق عليها الشباك حيث يتم تسديد الدفوعات أو شراء أو القسيمات أو الطوابق وتتكون المصلحة، في أغلب القباضات، من ثلاث شبائيك تختص كما يلي: شباك الدفع النقدي وشباك للدفع بالصكوك وشباك ثالث مخصص لإيداع واستخراج ملخصات الجداول الخاصة بالمكلفين بالضريبة وشهادات عدم الإخضاع للمواطنين العاديين وكذلك الاستعلامات، ويتولى تسيير الشباك أمين الصندوق والذي يعتبر موظفا معينا من بين الموظفين المترشحين للمنصب والذين تتوفر فيهم الروط القانونية الساري العمل بها، بمقررات فردية من وزير المالية أو مفوضه القانوني بعد تحقيق ملائمة من طرف مصالح المديرية الولائية وتأهيل من طرف مصالح المفتشية الجهوية للمصالح الجبائية واقتراح موافقة من المدير الولائي للضرائب.

2.1.1.5- مصلحة المحاسبة (Service de la comptabilité): وتعتبر المصلحة الأكثر أهمية نظرا لما يتم بها من عمليات محاسبية ترتبط ارتباطا وثيقا بمداخيل الصندوق الذي يعتبر تحت رقابتها المباشرة، حيث تسيير المدفوعات والاوراد والالغاءات المختلفة أي تقوم بجميع العمليات المحاسبية داخل القباضة.

3.1.1.5- مصلحة المتابعة (Intérêt de suivi): وهي مكلفة بتحصيل الديون وكذا المبالغ والضرائب والرسوم المقيدة في السجلات الخاصة بالقباضة وكذا القيام بإرسال الاشعارات والتنبيهات والقيام بعمليات الغلق المؤقت والحجز التنفيذي، والحجز التوفيقي (الضرائب، 2022) والبيع.... الخ.

2.5- التحصيلات الجبائية: سنتناول من خلال هذه الورقة البحثية جداول تبين التحصيل الجبائي لمدة خمس سنوات من 2017 الى غاية 2021 ونقارن بينها من ناحية التحصيل قبل وبعد وباء كورونا لنرى بعدها هل أثرت سلبا أو إيجابا على مستوى التحصيل.

وكعينة على مستوى التحصيل سنتطرق الى قباضة واحدة (قباضة خميستي) من مجموع ستة قباضات متواجدة على مستوى تراب الولاية باعتبارها ثاني أكبر قباضة من حيث الملفات المعالجة والمناطق التابعة لها والتي تشكل نسبة 40% مما تحصله باقي القباضات وسنتناول مجموعة من الضرائب المختلفة التي يتم تحصيلها بشكل دوري كل حسب طبيعة الضريبة وحسب طبيعة النشاط الممارس من قبل المكلفين فتختلف نسبة التحصيل بين المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي عن الخاضعين للنظام الجزافي.

جدول 01 يبين الوضعية المفصلة للتحصيل لسنة 2017

الحساب	طبيعة الضريبة	الحقوق المصرح بها	الجداول الضريبية	المجموع
201.001	الضريبة على الدخل الإجمالي	1 301 852 493,00	12 867 257,00	1 314 719,00
	الضريبة على أرباح الشركات	4 057 025,00	1 526 091,00	5 583 116,00
	المجموع	1 305 909 518,00	14 393 348 ,00	1 320 302 866,00
201.002	حقوق التسجيل	133 841 668,00	1 617 230,00	135 458 898,00
	حقوق الطابع	37 794 936,00	360,00	37 795 296,00
	المجموع	171 636 604,00	1 617 590,00	173 254 194,00
201.004	تعويض التأخير عن رسم القيمة المضافة	0 ,00	704 006,00	704 006,00
	أخرى	0,00	0,00	0,00
	المجموع	0,00	704 006,00	704 006,00
201.007	الغرامات المالية والادانات	0,00	0,00	0,00
	مقبوضات متنوعة	35 017,00	0,00	35 017,00
	ناتج التوظيف البنكي	40 000,00	0,00	40 000,00
	المساهمة في الترويج السياحي	862 601,00	0,00	862 601,00
	المجموع	937 618,00	0,00	937 618,00
500.026	الرسم عن النشاط المهني	24 235 288,00	1 946 622,00	26 181 910,00
	الرسم العقاري	5 637 024,00	2 915 884,00	8 552 908,00
	المجموع	29 872 312,00	4 862 506,00	34 734 818,00
500.029	السطر أ (5%)	20 786 437,00	7 238 565,00	28 025 002,00
	السطر ب (12%)	7 310 544,00	193 399,00	7 503943,00
	السطر ج (الحد الأدنى)	877 500,00	0,00	877 500,00
	المجموع	28 974 481,00	7 431 964,00	36 406 445,00
500.006	الغرامات المالية والادانات	0,00	3 607 678,00	3 607 678,00
311.001	302.057 رسم تطوير السياحة	0,00	0,00	0,00
	302.100 الصندوق الوطني للطريق	0,00	0,00	0,00
	302.065 الرسم على التلوث	0,00	0,00	0,00
	302.069 C.N.S & C.T.S.R	0,00	0,00	0,00
	302.090 الرسم على التكوين	0,00	0,00	0,00
المجموع	106 597,00	0,00	106 597,00	
500.020	الرسم على القيمة المضافة	26 224 912,00	5 093 643,00	31 318 555,00
	الرسم شبه الجبائي	0,00	30 700,00	30 700,00
	السجل التجاري	5 660 000,00	0,00	5 660 000,00
	غرامة التأخير	2 483 800,13	0,00	2 483 800,13
	قسيمات السيارات	13 854 000,00	0,00	13 854 000,00

تيتي مباركة، شرقي مهدي التحصيل الجبائي خلال جائحة كوفيد19 في ظل التسيير العمومي الجديد

53 347 055,13	5 124 343,00	48 222 712,13	المجموع
1 623 401 277,13	37 741 435,00	1 585 659 842,13	إجمالي المبالغ المستردة المطابقة
1 547 317 000,00	130 000 000,00	1 417 317 000,00	الهدف التحصيلي
1,41	29,03%	111,88%	معدل التحصيل

من إعداد الباحثين بناء على النتائج المقدمة من القباضة

جدول 02 يبين الوضعية المفصلة للتحصيل لسنة 2018

الحساب	طبيعة الضريبة	الحقوق المصرح بها	الجداول الضريبية	المجموع
201.001	الضريبة على الدخل الإجمالي	267,00 943 1504	13 363 349 ,00	1 518 306 616,00
	الضريبة على أرباح الشركات	3 198 888 ,00	2 813 792,00	6 012 680,00
	المجموع	1 508 142 155,00	16 177 141,00	1 524 319 296,00
201.002	حقوق التسجيل	139 106 719,00	1 405 809,00	140 512 528,00
	حقوق الطابع	39 894 570 ,00	662 231,00	40 556 801,00
	المجموع	179 001 289,00	2 068 040,00	181 069 329,00
201.004	تعويض التأخير عن رسم القيمة المضافة	00	37 087,00	37 087,00
	أخرى	0,00	0,00	0,00
	المجموع	0,00	37 087,00	37 087,00
201.007	الغرامات المالية والإدانات	0,00	0,00	0,00
	مقبوضات متنوعة	0,00	76 300,00	0,00
	نتائج التوطن البنكي	0,00	0,00	0,00
201.007	المساهمة في الترويج السياحي	1 340 164,00	0,00	1 340 164,00
	المجموع	1 340 164,00	76 300,00	1 416 464,00
500.026	الرسم عن النشاط المهني	18 428 176,00	1 733 820,00	20 161 996,00
	الرسم العقاري	4 419 801,00	1 464 523,00	5 884 324,00
	المجموع	22 847 977,00	3 198 343,00	26 314 477,00
500.029	السطر أ (5%)	18 183155,00	6 131 322,00	24 314 477,00
	السطر ب (12%)	7 601 685,00	147 700,00	7 749 385,00
	السطر ج (الحد الأدنى)	1 295 000,00	0,00	1 295 000,00
	المجموع	27 079 840,00	6 279 022,00	33 358 862,00
500.006	الغرامات المالية والإدانات	0,00	5 530 872,00	5 530 872,00
	رسم تطوير السياحة	0,00	0,00	0,00
311.001	302.100 الصندوق الوطني للطريق	0,00	0,00	0,00
	302.065 الرسم على التلوث	0,00	0,00	0,00
	302.090 الرسم على التكوين	0,00	0,00	0,00

1 424 800,00	0,00	1 424 800,00	302.069 C.N.S & C.T.S.R	
809 514,00	0,00	809 514,00	302.091 الرسم على التدريب	
2 234 314,00	0,00	2 234 314,00	المجموع	
27 957 451,00	1 617 098,00	26 340 353,00	الرسم على القيمة المضافة	500.020
43 701,00	43 701,00	0,00	الرسم شبه الجبائي	
7 100 000,00	0,00	7 100 000,00	السجل التجاري	
7 602 423,87	7 602 423,87	0,00	غرامة التأخير	
13 237 500,00	0,00	13 237 500,00	قسيمات السيارات	
55 941 075,87	9 263 222,87	46 677 350,00	المجموع	
1 829 953 619,87	42 630 024,87	1 787 323 592,00	إجمالي المبالغ المستردة المطابقة	
1 547 371 000,00	130 000 000,00	1 417 371 000,00	الهدف التحصيلي	
1,59	32,79%	126,10%	معدل التحصيل	

من إعداد الباحثين بناء على النتائج المقدمة من القباضة

جدول 03 يبين الوضعية المفصلة للتحصيل لسنة 2019

الحساب	طبيعة الضريبة	الحقوق المصرح بها	الجداول الضريبية	المجموع
201.001	الضريبة على الدخل الإجمالي	1 650 461 786,00	12 311 449,00	1 662 773 235,00
	الضريبة على أرباح الشركات	162 272,00	4 513 464,00	4 675 736,00
	فائض القيمة عن التنازل	244 790,00	289 848,00	534 638,00
	المجموع	1 650 868 848,00	17 114 761,00	1 667 983 609,00
201.002	حقوق التسجيل	192 988 059,00	670 544,00	193 658 603,00
	حقوق الطابع	40 195 772,00	4 225,00	40 199 997,00
	المجموع	233 183 831,00	674 769,00	233 858 600,00
201.004	تعويض التأخير عن رسم القيمة المضافة	0,00	52 062,00	52 062,00
	أخرى	0,00	0,00	0,00
	المجموع	0,00	52 062,00	52 062,00
201.007	الفرامات المالية والادانات	0,00	0,00	0,00
	مقبوضات متنوعة	0,00	0,00	0,00
	ناتج التوطين البنكي	0,00	0,00	0,00
	المساهمة في الترويج السياحي	1 615 835,00	0,00	1 615 835,00

50 000,00	0,00	50 000,00	المجموع	
1 665 835,00	0,00	1 665 835,00	الرسم على النشاط المهني	500.026
7 886 435,00	1 095 067,00	6 791 368,00	الرسم العقاري	
33 795 952,00	10 450 625,00	23 335 327,00	المجموع	
17 302 498,00	2 807 193,00	14 495 305,00	السطر أ (5%)	
6 349 153,00	192 914,00	6 156 239,00	السطر ب (12%)	500.029
1 530 000,00	0,00	1 530 000,00	السطر ج (الحد الأدنى)	
25 181 651,00	3 000 107,00	22 181 544,00	المجموع	
2 020 242,00	722 742,002	1 297 500,00	الغرامات المالية والادانات	500.006
0,00	0,00	0,00	رسم تطوير السياحة 302.057	
0,00	0,00	0,00	الصندوق الوطني للطريق 302.100	311.001
0,00	0,00	0,00	الرسم على التلوث 302.065	
162 400,00	0,00	162 400,00	302.069 C.N.S & C.T.S.R	
0,00	0,00	0,00	الرسم على التبغ 302.084	
207 816,00	0,00	207 816,00	الرسم على التدريب 302.091	
370 216,00	0,00	370 216,00	المجموع	
7 470 831,00	858 654,00	6 612 177,00	الرسم على القيمة المضافة	
32 500,00	32 500,00	0,00	الرسم شبه الجبائي	500.020
7 506 000,00	0,00	7 506 000,00	السجل التجاري	
2 283 157,58	0,00	2 283 157,58	غرامة التأخير	
16 874 000,00	0,00	16 874 000,00	قسيمات السيارات	
99 513,00	0,00	99 513,00	الرسم على التبغ	
34 266 001,00	891 154,00	33 374 847,00	المجموع	
1 999 194 168,58	32 916 220,00	1966 277 948,58	إجمالي المبالغ المستردة المطابقة	
2 000 000 000,00	39 000 000,00	1 961 000 000,00	الهدف التحصيلي	
1,85	84,40%	100,27%	معدل التحصيل	

من إعداد الباحثين بناء على النتائج المقدمة من القبضة

جدول 04 يبين الوضعية المفصلة للتحصيل لسنة 2020

الحساب	طبيعة الضريبة	الحقوق المصرح بها	الجداول الضريبية	المجموع
201.001	الضريبة على الدخل الإجمالي	1 555 654 173 ,00	10 910 807,00	1 566 564 980,00
	الضريبة على أرباح الشركات	1 530 586,00	711 527,00	2 242 113,00
	فائض القيمة عن التنازل	261 407,00	226 669,00	488 076,00
	المجموع	1 557 446 166,00	11 849 003,00	1 569 295 169,00
201.002	حقوق التسجيل	154 905 431,00	489 835,00	155 395 266,00
	حقوق الطابع	39 864 000,00	1 054 856,00	40 918 856,00
	المجموع	194 769 431,00	1 544 691,00	196 314 122,00
201.004	تعويض التأخير عن رسم القيمة المضافة	0,00	449 178,00	449 178,00
	أخرى	0,00	0,00	0,00
	المجموع	0,00	449 178,00	449 178,00
201.007	الغرامات والادانات المالية	0,00	0,00	0,00
	مقبوضات متنوعة	32 675,00	0,00	32 675,00
	ناتج التوطين البنكي	20 000,00	0,00	20 000,00
	المساهمة في الترويج السياحي	1 289 253,00	0,00	1 289 253,00
	المجموع	1 341 928,00	0,00	1 341 928,00
	الرسم على النشاط المهني	17 547 164,00	1 093 245,00	18 640 409,00
500.026	الرسم العقاري	4 432 769,00	949 554,00	5 382 323,00
	المجموع	21 979 933,00	2 042 799,00	24 022 447,00
	السطر أ (5%)	18 354 225,00	4 992 222,00	23 346 447,00
500.029	السطر ب (12%)	8 040 836,00	607 527,00	8 648 363,00
	السطر ج (الحد الأدنى)	775 000,00	0,00	775 000,00
	المجموع	27 170 061,00	5 599 749,00	32 769 810,00
500.006	الغرامات المالية والادانات	902 500,00	3 458 936,00	4 361 436,00
311.001	رسم تطوير السياحة 302.057	0,00	0,00	0,00
	الصندوق الوطني للطريق 302.100	0,00	0,00	0,00
	الرسم على التلوث 302.065	0,00	0,00	0,00
	الرسم على التكوين 302.090	0,00	0,00	0,00

تتي مباركة، شرقي مهدي التحصيل الجبائي خلال جائحة كوفيد19 في ظل التسيير العمومي الجديد

884 800,00	0,00	884 800,00	302.069 C.N.S & C.T.S.R	
74 353,00	0,00	74 353,00	الرسم على التدريب 302.091	
959 153,00	0,00	959 153,00	المجموع	
13 440 103,00	3 072 063,00	10 368 040,00	الرسم على القيمة المضافة	500.020
23 000,00	23 000,00	0,00	الرسم شبه الجبائي	
12 064 000,00	0,00	12 064 000,00	السجل التجاري	
0,00	0,00	0,00	غرامة التأخير	
11 860 000,00	0,00	11 860 000,00	قسيمات السيارات	
366 974,00	0,00	366 974,00	الرسم على التبغ	
37 754 077,00	3 095 063,00	34 659 014,00	المجموع	
1 867 267 605,00	28 039 419,00	1 839 228 186,00	إجمالي المبالغ المستردة المطابقة	
1 547 371 000,00	130 000 000,00	1 417 371 000,00	الهدف التحصيلي	
1,51	21,57%	129,76%	معدل التحصيل	

من إعداد الباحثين بناء على النتائج المقدمة من القباضة

جدول رقم 05 يبين الوضعية المفصلة للتحصيل لسنة 2021

الحساب	طبيعة الضريبة	الحقوق المصرح بها	الجداول الضريبية	المجموع
201.001	الضريبة على الدخل الإجمالي	1 629 792 789,00	8 927 091,00	1 638 719 880,00
	الضريبة على أرباح الشركات	1 537 656,00	130 650,00	1 668 306,00
	فائض القيمة عن التنازل	377 960,00	314 658,00	692 618,00
	المجموع	1 631 708 405,00	9 372 399,00	1 641 080 804,00
201.002	حقوق التسجيل	173 917 674,00	485 103,00	173 432 571,00
	حقوق الطابع	34 784 131,00	38 512,00	34 822 643,00
	المجموع	208 216 702,00	523 615,00	208 740 317,00
201.004	تعويض التأخير عن رسم القيمة المضافة	0,00	26184,00	26184,00
	أخرى	0,00	0,00	0,00
	المجموع	0,00	26 184,00	26 184,00
	الغرامات والادانات المالية	0,00	0,00	0,00
	مقبوضات متنوعة	282 356,42	0,00	282 356,42

0,00	0,00	0,00	نتاج التوطين البنكي	
2 907 149,00	0,00	2 907 149,00	المساهمة في الترويج السياحي	201.007
500 000,00		500 000,00	منح ضريبية محددة من الدولة	
3 689 505,42	0,00	3 689 505,42	المجموع	
26 702 510,00	3 920 859,00	22 781 651,00	الرسم على النشاط المهني	500.026
5 039 809,00	1 035 298,00	4 004 511,00	الرسم العقاري	
31 742 319,00	4 956 157,00	26 786 162,00	المجموع	
15 737 099,00	1 764 111,00	13 972 988,00	السطر أ (5%)	500.029
5 204 773,00	306 323,00	4 898 450,00	السطر ب (12%)	
1 310 000,00	0,00	1 310 000,00	السطر ج (الحد الأدنى)	
22 251 872,00	2 070 434,00	20 181 438,00	المجموع	
3 696 247,00	1 492 140,00	2 204 107,00	الغرامات المالية والادانات	500.006
0,00	0,00	0,00	رسم تطوير السياحة 302.057	
0,00	0,00	0,00	الصندوق الوطني للطريق 302.100	
0,00	0,00	0,00	الرسم على التلوث 302.065	
0,00	0,00	0,00	الرسم على التكوين 302.090	311.001
308 800,00	0,00	308 800,00	302.069 C.N.S & C.T.S.R	
66 466,00	0,00	66 466,00	الرسم على التدريب 302.091	
375 266,00	0,00	375 266,00	المجموع	
9 292 893,00	520 582,00	8 772 311,00	الرسم على القيمة المضافة	
33 600,00	33 600,00	0,00	الرسم شبه الجبائي	500.020
8 078 000,00	0,00	8 078 000,00	السجل التجاري	
146 261,75	146 261,75	0,00	غرامة التأخير	

14 269 500,00	0,00	14 269 500,00	قسيمات السيارات
0,00	0,00	0,00	الرسم على التبغ
31 520 254,75	700 443,75	31 119 811,00	المجموع
1 943 422 769,17	19 141 372,75	1 924 281 396,42	إجمالي المبالغ المستردة المطابقة
1 160 528 250,00	97 500 000,00	1 063 028 250,00	الهدف التحصيلي
2,01	19,63%	181,02%	معدل التحصيل

من إعداد الباحثين بناء على النتائج المقدمة من القباضة

من خلال قراءتنا للجدول تلاحظ بأن التحصيلات الفعلية تفوق بكثير الهدف المسطر إذ في سنة 2017 تفوق نسبة 41%، أما في سنة 2018 فهي تفوق نسبة 59%، فيما يخص سنة 2019 فقد تعدت 51% وفي سنة 2020 فتعتبر السنة الأكثر تحصيلًا بزيادة 100% بينما في سنة 2021 فبلغت 85%، مما سبق نكه نجد بأن سنتي 2020 و2021 هما السنتين الأكثر تحصيلًا للضرائب والرسوم وذلك نتيجة التعليمات الصادرة عن تأجيل الحقوق والرسوم بسبب كوفيد19 وتمديد المادة 51 والتي تنص عن الاعفاء من عقوبات التحصيل الى غاية 2021/12/31.

- أما بالنسبة للضرائب الأكثر تحصيلًا فهي الضريبة على الدخل الإجمالي تعتبر الأكثر تحصيلًا من بين الضرائب والرسوم الواردة ويرجع ذلك الى كون عدد ملفات الأشخاص الطبيعيين أكثر عددًا في الملفات الجبائية إضافة الى ذلك كون هذه الضريبة تدرج على 7 أصناف يدرج 4 أصناف منها في حساب التحصيل الوارد في جداول التحصيل لجميع السنوات، حيث التحصيل لهذا النوع من الضريبة لسنة 2021 يعتبر أكثر تحصيلًا من بين سنوات الدراسة بمبلغ 1.638.719.880 دج، أما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فنسبة التحصيل فيها ضئيلة رغم أنها تسدد تلقائيًا عن طريق G50 عكس الضريبة على الدخل الإجمالي التي تصدر عن طريق الجدول العام ويرجع ذلك الى عدد الملفات الجبائية المتواجدة بالمفتشية التي تتبع لها القباضة والذي هو قليل حيث يبلغ 25 شركة فقط، كما ننوه الى الدور الرقابي الذي تلاشت فعاليته بالمفتشية والقباضة نتيجة التعليمات التي صدرت من المديرية العامة بتعليق أنماط بسبب كوفيد 19، إضافة الى ذلك النطاق الإقليمي لمفتشية خميستي محمد والذي يضم منطقة صغيرة نوعًا ما مقارنة بالمفتشيات الأخرى المتواجدة بتراب الولاية .

تطرقنا في دراستنا بنسبة كبيرة الى الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، حيث أن بقية الضرائب والرسوم مساهمتها في الحصيلة الضريبية تتأرجح بين الضعيفة والجد ضعيفة والمعدومة أحيانًا، حيث تعتبر الضريبة على الايجار (الرسم العقاري) والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، ورسم السجل التجاري، وكذا قسيمة السيارات من التحصيلات الضعيفة في التحصيل

إذ تحتل المرتبة الرابعة من بين الضرائب والرسوم الأكثر تحصيلًا نتيجة كونها سنوية إجبارية ، أما الرسم على النشاط المهني ،فهو نتيجة الحركة الاقتصادية للمدينة والتي تتوفر على مشاريع اقتصادية (بناء) حيث يحتل المرتبة الثالثة في التحصيل الضريبي السنوي لجميع السنوات بمبالغ على التوالي : 24.235.288 دج ، 18.183.155 دج ، 17.547.164 دج ، 22.781.651 دج ، حيث تعتبر سنتي 2017 و 2021 أكثر تحصيلًا لهذا الرسم ونفس الشيء بالنسبة للرسم على القيمة المضافة والرسم العقاري أما بقية الرسوم فهي ضعيفة جدا وهناك رسوم اهتمت تماما مثل الرسم على التلوث وعقوبة التحصيل.

بناء على جداول التحصيل للسنوات: 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 تحصلنا على الجدول

التالي:

جدول النتائج للسنوات: 2021/2020/2019/2018/2017

2021	2020	2019	2018	2017	طبيعة الضريبة/السنوات
1 662 773 235,00	1 638 719 880,00	1 566 564 980,00	1 518 306 616,00	1 314 719,00	الضريبة على الدخل الإجمالي
4 675 736,00	1 668 306,00	2 242 113,00	6 012 680,00	5 583 116,00	الضريبة على أرباح الشركات
193 658 603,00	173 432 571,00	155 395 266,00	140 512 528,00	135 458 898,00	حقوق التسجيل
40 199 997,00	34 822 643,00	40 918 856,00			حقوق الطابع
52 062,00	26 184	449 178,00	37 087	704 006,00	تعويض التأخير عن رسم القيمة المضافة
0	282 356,42	32 675,00	76 300	35 017,00	مقبوضات متنوعة
0 ,00	0	20 000,00	0	40 000,00	ناتج التوطن البنكي
1 615 835,00	2 907 149,00	1 289 253,00	1 340 164	862 601,00	المساهمة في الترويج السياحي
0	500 000,00	0	0	0	منح ضريبية محددة من الدولة
1 665 835,00	26 702 510,00	18 640 409,00	20 161 996	26 181 910,00	الرسم على النشاط المهني
7 886 435,00	5 039 809,00	5 382 323,00	5 884 324,00	8 552 908,00	الرسم العقاري
17 302 498,00	15 737 099,00	23 346 447,00	24 314 477,00	28 025 002,00	السطر أ (5%)
6 349 153,00	5 204 773,00	8 648 363,00	7 749 385,00	7 503 943,00	السطر ب (12%)
1 530 000,00	1 310 000,00	775 000,00	1 295 000,00	877 500,00	السطر ج (الحد الأدنى)
2 020 242,00	3 696 247,00	4 361 436,00	5 530 872,00	3 607 678,00	الغرامات المالية والإدانات
162 400,00	308 800,00	884 800,00	1 424 800,00	0	C.N.S & C.T.S.R
207 816,00	66 466,00	74 353,00	809 514,00	106 597,00	الرسم على التدريب
7 470 831,00	9 292 893,00	13 440 103,00	27 957 451,00	31 318 555,00	الرسم على القيمة المضافة
32 500,00	33 600,00	23 000,00	43 701,00	30 700,00	الرسم شبه الجبائي
7 506 000,00	8 078 000,00	12 064 000,00	7 100 000,00	5 660 000,00	السجل التجاري
2 283 157,58	146 261,75	0	7 602 423,87	2 483 800,13	غرامات التأخير
16 874 000,00	14 269 500,00	11 860 000,00	13 237 500,00	13 854 000,00	قسيمات السيارات
99 513,00	0 ,00	366 974,00	0	0	الرسم على التبغ
534 638,00	692 618,00	488 076,00	0	0	فاتص القيمة عن التنازل
1 999 194 168,58	1 943 422 769,17	1 867 267 605,00	1 829 953 619,87	1 623 401 277,13	إجمالي المبالغ المستردة المطابقة
2 000 000 000,00	1 160 528 250,00	1 547 371 000,00	1 547 371 000,00	1 547 317 000,00	الهدف التحصيلي
1,85	2,01	1,51	1,59	1,41	معدل التحصيل

من إعداد الباحثين بناء على النتائج المقدمة من القباضة

من خلال الجدول تبين لنا أن التحصيلات من سنة 2017 الى غاية 2021 كانت متباينة وذلك حسب طبيعة كل ضريبة أو رسم، حيث يمكن جزم القول أن الضريبة على الدخل الإجمالي تعتبر التحصيل الأكبر الحصيلة الضريبية خلال جميع السنوات، إذ أن سنة 2021حصيلة من بين سنوات الدراسة بنسبة 84,32% من مجمل الحصيلة السنوية، أما التحصيلات الأخرى فهي هامشية وضيئلة جدا إذا ما قورنت بالتحصيل الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي، هذا إذا استثنينا حق الطابع وحق التسجيل والتي نسبتها لاتتعدى 10%، حيث حقوق التسجيل تنحصر بين 7,6% الى 9,6%، أما حقوق الطابع 0% الى 2,37% بالرجوع الى جدول التحصيلات الضريبية لسنة 2019 نجد 2.000.000.000 دج حيث تجاوز الهدف المسطر ب 85%.

وعند دراستنا وتحليلنا للنتائج الأولية في المجاميع للسنوات الثلاث الأولى والمتمثلة في سنة: 2017/2018/2019 نجد بأن النتيجة بقيت ثابتة وعلى نفس وتيرة التحصيل باختلاف في ناتج طبيعة الضريبة المحصلة، غير أننا نلاحظ خلال سنة 2020 انخفاض نسبي في التحصيل سندرج أسبابه لاحقا، أما الفرق بين السنوات (2017،2018،2019) و(2020) فقد قدر بمبلغ: 386.788.750 دج أي انخفاض شهدته سنة 2020 في مستوى التحصيل مقارنة بالسنوات السابقة؛

فيما يخص الفرق بين السنوات (2017،2018،2019) و(2021) فقد قدر بمبلغ: 452.683.000 دج حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا في نسبة التحصيل؛

أما الفرق بين السنوات (2020) و(2021) فقد قدر بمبلغ: 839.471.750 دج حيث شهدت سنة 2021 ارتفاعا في نسبة التحصيل؛ ويرجع الانخفاض في مستوى التحصيل بالنسبة لسنة 2020 الى الظروف الصحية الوبائية (فيروس كورونا) وما خلفته من أثار سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والذي أدى بالكثير من المكلفين عن التوقف المؤقت أو الدائم عن ممارسة نشاطاتهم بناء على التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية استنادا الى التقارير الوبائية الصادرة عن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات خلال تلك الفترة حيث كانت تسير الحياة العملية وفقا لما تم احصاؤه من نتائج لارتفاع زيادة الوباء كما أن التعليمات الصادرة عن المديرية العامة للضرائب تحت رقم: 2020/20 بتاريخ 2020/03/17 والتي تقضي بتمديد أجال بيع قسيمة السيارات الى غاية 2020/05/31 عوضا عن تحديد تاريخ 30 مارس كما كان كل سنة، كما تقضي ذات التعليمات بتأجيل إيداع التصريحات ودفع الحقوق والرسوم المستحقة بدون تطبيق عقوبات التأخير وقد حددت لذلك رزنامة حسب نظام الاخضاع للمكلفين حيث تم تأجيل إيداع التصريح الشهري ((G50 و (G50N) لشهر فيفري ودفع الحقوق والرسوم المستحقة؛ (IRG ,TVA,TAP) الى غاية 20 أبريل 2020؛ تأجيل دفع التسبيقات (AP) بالنسبة (IBS&IRG) الى غاية 20 أبريل 2020؛

أما بالنسبة للمهن الحرة فقد أقرت نفس التعليمات بتأجيل إيداع التصريح الشهري (G50) و (IRG/Salaire) لشهر فيفري ودفع الحقوق والرسوم المستحقة الى غاية 20 أبريل 2020؛

إضافة الى ذلك تم الغاء غرامات التحصيل والوعاء مما أدى بالكثير من المكلفين الى تسديد مستحقاتهم الجبائية دفعة واحدة دون تماطل ودون اللجوء في أغلب الأحيان الى التسديد عن طريقة الرزنامة واتباع الأقساط الشهرية للدفع .

خاتمة :

من خلال هذه الورق البحثية تمكنا من تسليط الضوء على الآليات والطرق التي تتبعها الإدارة الجبائية للقيام بعملية التحصيل الجبائي وكذا أهم نظامين يتم العمل بهما (النظام الحقيقي، الجزافي) وطبيعة كل نظام ومداخيله والحساب المودع فيه على مستوى المصالح الجبائية، كما أنها فتحت لنا المجال للتقرب ميدانيا من قباضة الضرائب والتعرف على سير وطريقة العمل مباشرة ولذلك يمكن استخلاص عدة نقاط لعل من أهمها إعطاء أولوية للعمل بجدية في اطار الرقابة الجبائية وذلك بتوفير وتسخير كل الوسائل المادية والبشرية والتشريعية لأجل المعايينات الميدانية خاصة فيما يتعلق بالتحصيلات الجبرية في جانب الحجز مما يعني تحصيل موارد مالية أكثر وتوجيهها لإقامة مشاريع تنموية جديدة، كما أننا لاحظنا بأن الإدارة الجبائية تنتهج عدة طرق لتحصيل ضرائب مختلف تختلف في طبيعتها وحتى في طبيعة المكلفين بها.

ومن خلال الدراسة التي قمنا نقدم بعض التوصيات من بينها:

- تقريب الإدارة من المواطن أكثر من خلال نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين وإبراز مدى أهميته في تنمية المشاريع العمومية التي تعود بالنفع العام،
- منح امتيازات جبائية للمكلفين الملتزمين والمنضبطين بتقديم التصريحات الجبائية في تواريخها المحددة،
- رقمنة القطاع من أجل تسهيل عمل الأعوان ومنحهم امتيازات تتماشى والمبالغ المحصلة وذلك بغية تحفيزهم أكثر من أجل العمل بتفاني؛
- إعادة النظر في معدلات الغرامات الجبائية والتي باتت تورق المكلف بالضريبة.

المراجع:

المؤلفات:

- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب دار شؤمه للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة سنة 2003.
- طاهري حسين، المنازعات الضريبية، دار الخلدونية الجزائر، 2007،
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية.
- يونس أحمد البطريق، المالية العامة دار الجامعية الإسكندرية.
- السيد عبد المولى، الوجيز في الضرائب على الدخل، دار النهضة العربية، 1994.
- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011،
- خالد شحادة الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل، عمان الأردن 2005

المقالات:

- مراد ميهوبي، إجراءات تحصيل الضريبة، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون العدد 39 سنة 2014.

- بن عيسى ليلي التسيير العمومي الجديد المقاربات النظرية والتجارب الواقعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16 جوان 2007

- بن عيشي بشير، بن عبيد عبد الباسط، التسيير العمومي الإلكتروني مدخل لمعالجة أزمة التسيير العمومي، مجلة الحقيقة، العدد 37،